الأمم المتحدة

TD/B/59/3

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
9 July 2012
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
الدورة التاسعة والخمسون
جنيف ١٧-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت
مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠: التقرير المرحلي الأول

مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠: التقرير المرحلي الأول

تقرير من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

طلب مجلس التجارة والتنمية في دورته الثامنة والخمسين إلى الأمانة "الاستمرار، في حدود ولاية الأونكتاد، في تقديم التقارير إلى المجلس، في دوراته العادية، عن التنفيذ الذي يجري على نطاق الأونكتاد للأحكام ذات الصلة من برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠" (TD/B/58/SC.I/L.2)، المعروف أيضاً ببرنامج عمل اسطنبول. وقد أُعد هذا التقرير تلبية لطلب المجلس.

ونظراً لقصر الفترة الزمنية التي تلت اعتماد برنامج العمل في أيار/مايو ٢٠١١، يبرز التقرير فقط الأنشطة الرئيسية للأمانة في أركان العمل الثلاثة: البحوث وتحليل السياسات، وبناء توافق الآراء والدعم الحكومي الدولي، والتعاون التقني وبناء القدرات. ويشمل تقييماً موجزاً للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها، والاستنتاجات الأولية، والدروس المستفادة، فضلاً عن سبل التقدم في تنفيذ الالتزامات والإجراءات الواردة في برنامج العمل والتي تدخل في اختصاص الأونكتاد.

الرجاء إعادة الاستعمال

بيد أن التقرير لا يمثل تقييماً لأثر عمل الأونكتاد على البلدان المستفيدة أو على مؤسساتها. بل ينبغي النظر إليه على أنه سرد للجهود الأولية التي تمهد الطريق للأنشطة المبذولة على نطاق الأمانة من أجل تنفيذ برنامج العمل في السنوات المقبلة.

مقدمة

١- عُقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً في اسطنبول، تركيا، في أيار/مايو ٢٠١١. واعتمد المؤتمر برنامج عمل جديد هو برنامج عمل اسطنبول. وجاء برنامج العمل الجديد ثمرة شراكة طويلة الأجل بين أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين. وعلى غرار برامج العمل السابقة، تمثلت الأهداف النهائية لهذا البرنامج في تسريع النمو الاقتصادي والتنمية في أقل البلدان نمواً، وتحسين رفاهية سكانها تحسيناً جوهرياً، ووضع حد لتهميشها، وإدماجها في الاقتصاد العالمي بما يعود عليها بالفائدة. ولهذه الغاية، يحدد برنامج العمل التدابير والإجراءات السياساتية في المجالات الثمانية التالية ذات الأولوية:

(أ) القدرة الإنتاجية؛

(ب) الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية؛

(ج) التجارة؛

(د) السلع الأساسية؛

(هـ) التنمية البشرية والاجتماعية؛

(و) الأزمات المتعددة وغيرها من التحديات الناشئة؛

(ز) تعبئة الموارد المالية؛

(ح) الحكم الرشيد على كافة المستويات.

٢- إن التنفيذ الناجح للإجراءات والالتزامات المتفق عليها في هذه المجالات سيكون أساسياً في بلوغ الأهداف والغايات النبيلة المبينة في برنامج العمل، وفي بناء المرونة الاقتصادية وفي تحقيق تطلعات أقل البلدان نمواً ورفاه جميع أبنائها، على أساس مستدام.

أولاً- التقدم الاقتصادي في أقل البلدان نمواً قبل مؤتمر اسطنبول

٣- يبين تقييم أولي للأداء الاقتصادي لأقل البلدان نمواً[(١)] في الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ أن النمو الاقتصادي في هذه البلدان لم يكن فقط متفاوتاً بين البلدان وبين مناطق البلد الواحد بل افتقر أيضاً إلى الاتساق، مع مرور الزمن، علاوة على درجة عالية من الهشاشة أمام الصدمات

(١) للحصول على معلومات مفصلة عن تقييم التقدم، انظر سلسلة تقارير أقل البلدان نمواً، تقييم تنفيذ برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ (UNCTAD/ALDC/2009/2) ودراسة الأونكتاد المعنونة: "Enabling the Graduation of LDCs: Harnessing the Role of Commodities and Improving Agricultural Productivity" ودراسات الحالة المتعلقة ببلدان أو قطاعات معينة في العنوان التالي: www.unctad.org.

الاقتصادية والبيئية والسياسية – الخارجية أو غير الخارجية. ففي المناطق التي كان فيها النمو متواضعاً، لم يؤد ذلك إلى الحد من الفقر بشكل كبير أو إلى تحول هيكلي في اقتصادات البلدان المعنية. وكما يؤكد الأونكتاد، منذ عدة سنوات، يمكن أن تعزى هذه الحالة إلى ضعف القدرات الإنتاجية لاقتصادات أقل البلدان نمواً، وفرط اعتمادها على صادرات السلع الأساسية الأولية، والنقص في القيمة المضافة على صعيد الاقتصاد ككل، والنقص في خلق فرص عمل في تلك البلدان. وخلال فترة الانتعاش ٢٠٠٢–٢٠٠٨، على سبيل المثال، سجلت مجموعة أقل البلدان نمواً نمواً قوياً في الناتج المحلي الإجمالي بلغ معدَّله ٧,١ في المائة. وكان ذلك قبل الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية. وخلال العامين اللذين تليا الأزمة – ٢٠٠٩ و٢٠١٠ – استمرت أقل البلدان نمواً في تحقيق النمو بنسبة ٤,٦ في المائة و٥,٧ في المائة على التوالي، وإن كانت تلك المعدلات أقل بكثير من نسبة الـ ٧,١ في المائة التي بلغتها في الفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٨. وفي الإجمال، شهدت أقل البلدان نمواً، خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بيئة اقتصادية خارجية أفضل مما عرفته في العقدين السابقين – الثمانينيات والتسعينيات. وفيما يتعلق بالقيمة، اتسعت التجارة الدولية لهذه البلدان بشكل كبير، رغم أن حصتها من الصادرات العالمية ما زالت حوالي ١ في المائة أو ٠,٥٣ في المائة فقط إذا استثنينا النفط. وتحسن إجمالي التدفقات المالية الخارجية إلى هذه البلدان، بما في ذلك شطب الديون والمساعدة التقنية، تحسناً كبيراً، وزاد الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي أربع مرات مقارنة بالثمانينيات والتسعينيات. ووفقاً لدراسة حديثة أجراها الأونكتاد بعنوان *Foreign Direct Investment in LDCs: Lessons Learned from the Decade 2001–2010 and the Way Forward* (*الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً: الدروس المستفادة من العقد ٢٠٠١–٢٠١٠ وآفاق المستقبل*)، على سبيل المثال، كان الاستثمار الأجنبي المباشر مساهماً رئيسياً في تكوين رؤوس الأموال المحلية في أقل البلدان نمواً، إذ بلغ حوالي ٢٥ في المائة في تكوين رأس المال الثابت في هذه البلدان خلال العقد.

٤– بيد أن هذا الأداء الاقتصادي المذهل الذي حققته أقل البلدان نمواً كمجموعة يحجب أوجه تفاوت إقليمية وقطاعية وقطرية. فعلى المستوى الإقليمي، تجاوز معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان الأفريقية الأقل نمواً، في الفترة ٢٠٠٥–٢٠٠٨، نظيره في البلدان الآسيوية الأقل نمواً في الفترة ذاتها، رغم أن البحث في ديناميات نمو أقل البلدان نمواً، حسب حالة كل بلد على حدة، تُظهر تفاوتاً صارخاً. فعلى سبيل المثال، كان معدل النمو، محسوباً على أساس الفرد، سلبياً في ١٨ بلداً من أقل البلدان نمواً في عام ٢٠٠٩ فيما شهدت ستة بلدان أخرى من أقل البلدان نمواً تقلصاً في معدل نموها الاقتصادي، محسوباً على أساس الفرد، خلال سنتين متتاليتين – ٢٠٠٩ و٢٠١٠. أما على المستوى القطاعي، ورغم أن البلدان الأفريقية المستوردة للنفط من مجموعة أقل البلدان نمواً واصلت تحسين أدائها الاقتصادي، فإن أقل البلدان نمواً المصدرة للنفط لا تزال هي القوى المحركة للأداء الاقتصادي المحسن في منطقتها.

٥- وفيما يتعلق بالتجارة الدولية، تراجعت صادرات السلع من أقل البلدان نمواً عام ٢٠١٠ (١٥٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) عما كانت عليه عام ٢٠٠٨ (١٧٦ بليون دولار). ومنذ الأزمة الاقتصادية العالمية، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً بصورة مطردة، بنسبة ٢٠ في المائة بعد أن بلغت ٢٦,٤ بليون دولار عام ٢٠١٠ الذي تراجعت فيه بنسبة ٢٠ في المائة عما كانت عليه عام ٢٠٠٨. وعلاوة على ذلك، فإن التحديات المستمرة مثل تفاوت توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين أقل البلدان نمواً، وتركزه بشكل مكثف في قطاعات الإنتاج الأولي الموجهة نحو التصدير، وانخفاض كثافة اليد العاملة في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً، لا تزال تطرح تحديات سياساتية.

٦- ونتيجة لهذا الاتجاه نحو الانخفاض، فإن التوقعات المتعلقة بأقل البلدان نمواً في الأجل المتوسط أو حتى عام ٢٠١٦ أكثر قتامة في العقد الحالي مما كانت عليه في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ويطرح ذلك تحدياً كبيراً أمام هذه البلدان وأمام شركائها الإنمائيين، وخصوصاً في تحقيق هدف "تمكين نصف عدد أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الخروج من هذه القائمة بحلول عام ٢٠٢٠". هذا فيما يتعلق بالتجارب السابقة وبسجل استيفاء معايير الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً التي لم يخرج منها حتى الآن إلا ثلاثة بلدان[٢]. ومن المتوقع أن يستوفي بلد رابع، هو ساموا، معايير الخروج من هذه القائمة في عام ٢٠١٤، فيما اعتبرت توفالو وغينيا الاستوائية وفانواتو وكيريباس مؤهلة للخروج من القائمة. ومع ذلك، خلص تقييم حديث أجراه الأونكتاد للتقدم المحرز نحو معيار الدخل إلى أن ١١ بلداً من أقل البلدان نمواً وصلت بالفعل إلى مستوى عتبة الخروج من القائمة[٣]، بينها ست دول جزرية من أقل البلدان نمواً وأربعة بلدان أفريقية وبلد آسيوي[٤]. ويتمثل التحدي الذي تواجهه هذه المجموعة من البلدان في استيفاء المعيارين الآخرين: مؤشر الأصول البشرية ومؤشر الضعف الاقتصادي. وسوف تستوفي سبعة بلدان أخرى من أقل البلدان نمواً معيار الدخل بحلول عام ٢٠٢٠ إذا تواصل معدل النمو السنوي الحالي دون انقطاع خلال العقد الحالي. وبين هذه البلدان أربعة بلدان أفريقية وبلدان آسيويان ودولة جزرية. بيد أن ٢٨ بلداً من أقل البلدان نمواً[٥] لن تكون قادرة على بلوغ العتبة بحلول عام ٢٠٢٠ في ظل هذا السيناريو، بينها ٢٢ بلداً أفريقياً وأربعة بلدان آسيوية ودولة جزرية ودولة من دول البحر الكاريبي.

---

(٢) بوتسوانا (١٩٩٤)، والرأس الأخضر (٢٠٠٧)، وملديف (٢٠١١).

(٣) في الاستعراض الثلاثي السنوات لقائمة أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٩، حددت لجنة السياسات الإنمائية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عتبة الخروج من القائمة فيما يتعلق بمعيار الدخل بـ ١ ٠٨٦ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة.

(٤) الأحد عشر بلداً هي أنغولا، وبوتان، وتوفالو، وتيمور - ليشتي، وجيبوتي، وساموا، وسان تومي وبرينسيبي، والسودان، وغينيا الاستوائية، وفانواتو، وكيريباس.

(٥) لا يقدم صندوق النقد الدولي توقعات فيما يتعلق ببلدين هما أفغانستان والصومال. لذلك لم يكن بالإمكان تقديم توقعات حول استيفائهما لمعيار الدخل القومي الإجمالي للفرد.

٧- وكما هو الحال بالنسبة للأداء الاقتصادي، فإن التقدم صوب تحقيق الأهداف والغايات الاجتماعية ما زال أيضاً محدوداً أو متفرقاً. وفي بعض البلدان التي تراجع فيها الفقر الحضري سُجلت زيادة مثيرة للجزع في تفشي الفقر في المناطق الريفية. والواقع أن ثمة قلق متزايد من أن تصبح أقل البلدان نمواً، بالنظر إلى الاتجاهات الديمغرافية واتجاهات الحد من الفقر، البؤرة الرئيسية للفقر المدقع في العالم، مع تزايد حصتها من مجموع فقراء العالم من ١٨ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ٣٦ في المائة عام ٢٠٠٧. بيد أن ثمة تفاؤلاً حذراً من أن عدة بلدان من بين أقل البلدان نمواً قد تتمكن من تحقيق بضعة أهداف وغايات اجتماعية واردة في الأهداف الإنمائية للألفية قبل انتهاء المهلة المحددة لذلك. وفيما يتعلق بالحد من نسبة السكان الذين يعانون من نقص في التغذية، على سبيل المثال، فإن ٢١ بلداً من أقل البلدان نمواً تسير في المسار الصحيح نحو استيفاء هذا المؤشر (١٢ بلداً أفريقياً، وخمس دول جزرية، و٤ بلدان آسيوية) بينها أربعة بلدان تحقق تقدماً متواضعاً، وأربعة بلدان تحقق تقدماً بطيئاً، و١٤ بلداً سجلت انقلاباً في الاتجاه/جموداً (١١ بلداً أفريقيا، ودولتان جزريتان، وبلد آسيوي)[٦]. وبالمثل، هناك عشرون بلداً تسير باتجاه الوفاء بالمؤشر المتعلق بالمعدل الصافي للالتحاق بالتعليم الابتدائي (١٣ بلداً أفريقياً، و٥ دول جزرية، وبلدان آسيويان)، و١١ بلداً حققت تقدماً متواضعاً (٨ بلدان أفريقية و٣ بلدان آسيوية)، وخمسة بلدان حققت تقدماً بطيئاً، وخمسة بلدان شهدت تراجعاً/ركوداً[٧].

٨- ومن المتوقع أن يستند برنامج عمل اسطنبول إلى التقدم المحرز حتى الآن وأن يعجِّل النمو والتنمية الاقتصاديين بغية تمكين أقل البلدان نمواً من الوصول إلى العتبة اللازمة للخروج من قائمة هذه البلدان. ولقياس النتائج ورصد التقدم في تنفيذ الالتزامات والإجراءات، ينطوي برنامج العمل على أهداف وغايات كمية ونوعية تغطي طائفة واسعة من المسائل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ويمكن للأهداف والغايات، إذا ما عُززت ببيانات ومعلومات إحصائية، أن تكون بمثابة أدوات مفيدة لتتبع التقدم، وقياس الأداء مقارنة بمعاييره، وقياس نتائج تنفيذ الالتزامات المتفق عليها في المجالات ذات الأولوية. وتشمل الأهداف الكمية الرئيسية تمكين نصف أقل البلدان نمواً، البالغ عددها حالياً ٤٨ بلداً، من الوفاء بمعايير الخروج من قائمة هذه البلدان بحلول عام ٢٠٢٠؛ وتحقيق معدَّل نمو اقتصادي يبلغ ٧ في المائة ويكون مستداماً وعادلاً وشاملاً؛ والسعي إلى ضمان الوصول إلى الإنترنت بنسبة ١٠٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠؛ وتخصيص ١٠ في المائة من الميزانيات الوطنية لأقل البلدان نمواً للزراعة؛ ومضاعفة

(٦) أقل البلدان نمواً التي تسير في هذا الاتجاه والبالغ عددها ٢١ بلداً هي: إثيوبيا، وأنغولا، وبنغلاديش، وبنن، وبوركينا فاسو، وتشاد، وجزر سليمان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجيبوتي، وساموا، وسان تومي وبرينسيبي، والسودان، وفانواتو، وكمبوديا، وكيريباس، ومالي، وملاوي، وموريتانيا، وموزامبيق، وميانمار، والنيجر.

(٧) أقل البلدان نمواً التي تسير في هذا الاتجاه والبالغ عددها ٢٠ بلداً هي إثيوبيا، وأوغندا، وبنن، وبوتان، وبوروندي، وتوغو، وجزر القمر، وجمهورية تترانيا المتحدة، ورواندا، وزامبيا، وساموا، وسان تومي وبرينسيبي، وفانواتو، وكيريباس، وليبيريا، ومالي، ومدغشقر، وملاوي، وموزامبيق، ونيبال.

حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠؛ وتقليص نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه شرب مأمونة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥؛ وتحقيق الأهداف الخاصة للمساعدة الإنمائية الرسمية (٠,١٥-٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة) المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، وعدم تقييد المعونة، ومواءمة المساعدة الإنمائية مع الأولويات الوطنية؛ وبلوغ مستويات مستدامة من المديونية في أقل البلدان نمواً. وبعض هذه الأهداف والغايات مشترك بين الأهداف الإنمائية للألفية وبرنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠. وثمة أهداف أخرى مشتركة بين برنامج عمل اسطنبول والأهداف الإنمائية للألفية تشمل ما يلي: تقليص معدلات الوفيات من الرضع والأطفال دون سن الخامسة والوفيات النفاسية وتقليص نقص تغذية الأطفال بحلول ٢٠٢٠ وبقدر كبير؛ ووقف انتشار فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والحد من تفشي الملاريا والأمراض الرئيسية الأخرى.

٩- وتشمل الأهداف النوعية في برنامج العمل مجالات منها زيادة إمدادات الطاقة الأولية للفرد لتصبح مساوية لتلك الإمدادات في البلدان النامية؛ واستئصال الجوع؛ وضمان التعليم الابتدائي المجاني للجميع في أقل البلدان نمواً، علاوة على زيادة فرص الالتحاق بالتعليم الثانوي والعالي والمهني والتدريب على تنمية المهارات؛ والقضاء على الفوارق بين الجنسين؛ وتشجيع المشاركة الكاملة والفعالة للشباب في المجتمع وفي عملية صنع القرار، وضمان المساواة في حصول المرأة والفتاة على التعليم، والخدمات الأساسية، والرعاية الصحية، والاستفادة من الفرص الاقتصادية، والمشاركة في صنع القرار.

ثانياً- مساهمة الأونكتاد

١٠- قدَّم الأونكتاد، في حدود ولاياته، وبالتعاون مع وكالات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، مساهمات موضوعية وتقنية إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، وإلى برنامج عمل اسطنبول. وتناول بعضُ ما نظَّمه الأونكتاد من أنشطة موازية وأنشطة سابقة للمؤتمر مسائلَ تتعلق ببناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً، والسياحة المستدامة، والسلع الأساسية، والمساواة بين الجنسين، إلخ. وأسهمت نتائج هذه الأنشطة، إلى جانب ما تقوم به الأمانة من بحوث وتحليل للسياسات منذ زمن بعيد، إسهاماً كبيراً في النهوض بمصالح أقل البلدان نمواً في مجالي التجارة والتنمية، وفي بناء توافق في الآراء حول كيفية مواجهة التحديات الإنمائية الماثلة أمامها. وتشكل الأسس المفاهيمية التي يسعى الأونكتاد إلى النهوض بها من خلال عمله المتعلق بأقل البلدان نمواً في مجالي التجارة والتنمية، كبناء القدرات الإنتاجية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، والتجارة، والاستثمار، والسلع الأساسية، جزءاً من الأولويات المتفق عليها في برنامج العمل. فلا يبين برنامج العمل طبيعة التزام الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات فحسب، بل ويتيح أيضاً قاعدة مشتركة لإعادة تشكيل الشراكة الإنمائية العالمية بما يدعم أقل البلدان نمواً.

١١- وتنص الفقرة ١٥٦[٨] من برنامج العمل والفقرة ١٧(ح)[٩] من ولاية الدوحة على دور الأونكتاد في مساعدة أقل البلدان نمواً والإسهام في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول. وبالاستناد إلى برنامج العمل، طلب[١٠] مجلس التجارة والتنمية، في دورته الثامنة والخمسين، إلى الأمانة الاستمرار في تقديم التقارير إلى المجلس في دوراته العادية عن التنفيذ على نطاق الأونكتاد للأحكام ذات الصلة من برنامج عمل اسطنبول. وفيما يلي أبرز الأنشطة المضطلع بها على نطاق الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل بأركانه الثلاثة: البحوث وتحليل السياسات، وبناء توافق الآراء والدعم الحكومي الدولي، والتعاون التقني وبناء القدرات.

ألف- البحوث وتحليل السياسات

تقرير الأونكتاد عن أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١١: الدور الذي يمكن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يؤديه لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة

١٢- إن تقرير الأونكتاد عن أقل البلدان نمواً هو المنشور الوحيد في إطار منظومة الأمم المتحدة الذي يتناول أقل البلدان نمواً دون غيرها كمجموعة. فهو يوفر قناة هامة يمكن من خلالها تناول المسائل الأساسية المثارة في برنامج عمل اسطنبول بالتفصيل، وتحديد الخيارات السياساتية وتعميمها على أقل البلدان نمواً وعلى شركائها الإنمائيين. فالجزء الخامس من برنامج العمل، على سبيل المثال، يُلقي الضوء على "الدور التكميلي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تنفيذ برنامج العمل". ويؤكد أن "للتعاون فيما بين بلدان الجنوب دوراً هاماً في تنمية أقل البلدان نمواً عن طريق المساهمة في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في مجالات من قبيل بناء القدرات البشرية والقدرة الإنتاجية، وتقديم المساعدة التقنية، وتبادل أفضل الممارسات، ولا سيما في مواضيع تتعلق بالصحة، والتعليم، والتدريب المهني، والزراعة، والبيئة، والعلم والتكنولوجيا، والتجارة والاستثمار. وينبغي أن يدعم المجتمع الدولي هذا النوع من التعاون، بما يشمل نُهُج التعاون الثلاثي" (الفقرة ١٣١). وفيما يتعلق بالأحكام الرئيسية لبرنامج العمل، يتناول تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١١ المساهمة والدور الهامين للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تعزيز النمو والتنمية الاقتصاديين في أقل البلدان نمواً، وفي تعجيل التحول الهيكلي لاقتصاداتها، وضمان التنمية المستدامة والشاملة في هذه المجموعة من البلدان.

---

(٨) ينبغي أن يواصل الأونكتاد التصدي للتحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً، وذلك ببناء توافق الآراء على الصعيد الحكومي الدولي خصوصاً في مجلس التجارة والتنمية، والمساهمة في تنفيذ برنامج العمل، من خلال ما يقدمه لهذه البلدان من مساعدة تقنية أيضاً. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي الحفاظ على قدرات الأونكتاد المؤسسية في مجالي البحث والتحليل للمسائل المتعلقة بأقل البلدان نمواً.

(٩) ينبغي أن يعزز الأونكتاد تركيزه الخاص على الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً في جميع مجالات ولاياته وفقاً لبرنامج عمل اسطنبول.

(١٠) الاستنتاجات المتفق عليها (TD/B/58/SC.I/L.2).

١٣- وتتمثل الرسائل السياساتية الواسعة للتقرير أولاً في أن أقل البلدان نمواً ستجني أقصى الفوائد من التعاون بين بلدان الجنوب عندما يتم إرساء علاقة دينامية ذات اتجاهين يحصل فيها تعزيز متبادل بين سياسات أقل البلدان نمواً والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في عملية مستمرة من التغير (التحول) والتنمية. وفي هذه العلاقة، يكتسي دور الدول الإنمائية في أقل البلدان نمواً أهمية حاسمة في تعزيز استفادة أقل البلدان نمواً من التعاون فيما بين بلدان الجنوب وفي إعادة تشكيل هذه الفوائد حيث يدعم هذا التعاون ما تقوم به الدولة الإنمائية من بناء في أقل البلدان نمواً ونجاحها في تحقيق أهدافها. ثانياً، ازدياد قوة العلاقات والصلات الاقتصادية بين أقل البلدان نمواً وشركائها الجنوبيين في التنمية، مما يساعد أقل البلدان نمواً على تحمل أثر الأزمة الاقتصادية الأخيرة ويحول دون تأثرها بالانكماش الاقتصادي في البلدان المتقدمة. وفي هذا الصدد، يرى التقرير أن من بين الاتجاهات الرئيسية الحديثة في نمط الاندماج خلال العقد الماضي تقريباً أن العلاقات السياسية والاقتصادية تعمقت وتكثفت مع قيام بلدان نامية كبيرة وأكثر دينامية بدور أقطاب النمو بالنسبة لأقل البلدان نمواً. ففي عام ٢٠٠٩، على سبيل المثال، استوعب الجنوب صادرات من أقل البلدان نمواً تبلغ قيمتها حوالي ٦٩ بليون دولار، بينما بلغت قيمة صادرات أقل البلدان نمواً إلى البلدان المتقدمة والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ٥٩,٥ بليون دولار فقط. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل الشركاء الجنوبيون على زيادة استثماراتهم الأجنبية المباشرة في أقل البلدان نمواً (وهي استثمارات تفوق نسبتها ٤٠ في المائة من مجموع الاستثمارات، مقابل ٢٥ في المائة فقط عام ٢٠٠٣)، بما في ذلك في قطاعات خارج قطاعات استخراج الموارد الطبيعية. علاوة على ذلك، شكلت تحويلات العمال من بلدان الجنوب إلى أقل البلدان نمواً ثلثي مجموع التحويلات البالغ ٢٦ بليون دولار، في عام ٢٠١٠. بيد أن التقرير يحذر أيضاً من التحديات التي يمكن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يطرحها على أقل البلدان نمواً، بالنظر إلى الطابع المركَّز للسوق في الجنوب وإلى ارتفاع الطلب على السلع الأساسية الأولية، مما يزيد من خطر ارتهان أقل البلدان نمواً لهذه السلع الأساسية. أخيراً، يبحث التقرير كيفية تحول إمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى واقع يعزز تنمية القدرات الإنتاجية، والتحول الهيكلي، والعمل اللائق في أقل البلدان نمواً. ويقدم التقرير بشكل خاص منظورات وطرائق جديدة لتعزيز الترابط المتزايد بين أقل البلدان نمواً والبلدان النامية، بما في ذلك مراجعة أدوار مصارف التنمية الإقليمية.

١٤- وفيما يتعلق بالسياسات، يحذِّر التقرير من أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس الحل الشامل للتغلب على كل تحديات التنمية التي تواجه أقل البلدان نمواً، ويوصي في الوقت نفسه بسبل ووسائل لتعزيز العلاقة الاقتصادية المتنامية بين أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين من بلدان الجنوب من خلال اتباع نهج استباقي واستراتيجي للتكامل بين أقل البلدان نمواً وشركائها من البلدان النامية. وينبغي أن يمكِّن هذا النهج أقل البلدان نمواً من تحقيق الحدّ الأقصى من الفوائد من الاستثمارات والتدفقات التجارية وتبادل المعلومات والتكنولوجيا وتحسين المعاملة التفضيلية المتعلقة بدخول صادراتها إلى الأسواق. كما يُبرز التقرير الدور الحاسم لظهور نهج الدولة الإنمائية في أقل البلدان نمواً حتى تتمكن هذه البلدان من تسخير الفوائد التي تجنيها مما يجري حالياً من إعادة تقويم للاقتصاد العالمي. ولهذه الغاية، يبين التقرير

البُعد الإقليمي للتنمية في إدماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي من خلال "الإقليمية الإنمائية". ويشتمل هذا المفهوم على مجموعة منسَّقة من السياسات، وعلى توفير المزيد من المنافع العامة الإقليمية والهياكل الأساسية المادية وغير المادية، وشبكات الطاقة والاتصالات، وعلى نمو دور مصارف التنمية الإقليمية في المنطقة. أخيراً، يقترح التقرير استخدام جزء من أصول صناديق الثروة السيادية في بلدان الجنوب لتعزيز القدرات التمويلية لمصارف التنمية الإقليمية بغية تعزيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً.

دراسات حالة لبلدان وقطاعات معينة

١٥- تدعو الفقرة ٦٩، البند ٢(أ)، من برنامج العمل إلى "مساعدة أقل البلدان نمواً في تحسين التخفيف من المخاطر المرتبطة بتقلب أسعار السلع الأساسية وإدارتها، دون التأثير سلباً في سلوك السوق من خلال تعزيز وتوسيع التسهيلات القائمة، وذلك على أساس متفق عليه". واستجابة لهذه الدعوة، قام الأونكتاد، في سياق عمله المستمر على تقييم التحديات التجارية والإنمائية الأكثر إلحاحاً التي تواجه أقل البلدان نمواً، بصوغ وتنفيذ مشروع بعنوان "الأزمات الاقتصادية واعتماد أقل البلدان نمواً على السلع الأساسية: رسم ملامح التعرض لتقلب السوق وبناء المرونة لمواجهة الأزمات المقبلة". وشاركت المنظمة الدولية للبن في المشروع بوصفها هيئة سلعية دولية راعية، فيما قدم الصندوق المشترك للسلع الأساسية مساهمة مالية في تنفيذ المشروع.

١٦- ونفذ المشروع دراسات حالة ركَّزت على قطاع السلع الأساسية في بلدان مختارة في أفريقيا وآسيا من أجل:

(أ) فهم دور السلع الأساسية ودور الإنتاجية الزراعية في تعزيز التقدم نحو تحقيق الهدف المتفق عليه في برنامج العمل والمتمثل في الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً؛

(ب) تقييم الضعف الهيكلي والهشاشة والضعف المفرطين في مواجهة الصدمات الاقتصادية في أقل البلدان نمواً؛

(ج) استعراض التحديات الناشئة عن التقلبات في أسواق السلع الأساسية، والأزمات الاقتصادية والمالية والغذائية العالمية الحديثة، وكيفية تأثير هذه الأزمات على آفاق بلوغ أقل البلدان نمواً للأهداف المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في برنامج العمل.

١٧- وتشير دراسات الحالة المختلفة بوضوح إلى أن دورة التوسع والانحسار في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بيَّنت بوضوح أن الموارد الطبيعية تؤدي دوراً حاسماً في النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، والأمن الغذائي في أقل البلدان نمواً. وعلى أية حال، مثَّلت السلع الأساسية أربعة أخماس من صادرات السلع من أقل البلدان نمواً خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، وتجاوزت نسبة السلع الأساسية ٥٠ في المائة في ٣٨ بلداً. وقد تحققت فترة الانتعاش أساساً بفضل ارتفاع الطلب على السلع الأساسية خصوصاً المعادن والوقود. فيما فاقمت أزمة

الوقود وأزمة الغذاء والأزمة المالية ضعف أقل البلدان نمواً، وذكَّرت بفرط اعتماد هذه المجموعة من البلدان على تصدير بضع سلع أساسية أولية وتأثرها بتقلبات أسعار السلع الأساسية. علاوة على ذلك، تحذِّر هذه الدراسات وتوليفتها من الاعتماد المفرط لصادرات أقل البلدان نمواً على بضع سلع أساسية إثر سيطرة خمس مجموعات منتجات على إيرادات الصادرات في هذه البلدان خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٠. وسوف يكون المنشور الذي سينتج عن هذا المشروع بمثابة وثيقة معلومات أساسية عن مداولات مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد وغيره من المنتديات ذات الصلة التي تتناول بالمسائل المتعلقة بتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً.

١٨- وفيما يتعلق بالتجارة الدولية، أصدر الأونكتاد وأمانة الكومنولث دراسة مشتركة بعنوان *Potential Supply Chains in the Textiles and Clothing Sector in South Asia* *(سلاسل الإمداد الممكنة في قطاع النسيج والملابس في جنوب آسيا)*[(١١)]. وأجرت هذه الدراسة الاستكشافية تقييماً لنطاق تعزيز التجارة والتعاون الإقليميين في هذا القطاع فيما يتعلق ببلدان جنوب آسيا بما فيها بنغلاديش. وعلاوة على ذلك، وبغية تحديد قطاعات تصديرية جديدة ودينامية، وصوغ استراتيجيات للنجاح في تطوير هذه القطاعات التصديرية، قام الأونكتاد في عام ٢٠١١، بنشر دراستين قطريتين موجهتين نحو السياسة العامة، لكل من موزامبيق وزامبيا، بعنوان "دعم الصناعات الإبداعية". وجاءت هاتان الدراستان ثمرة تعاون مع حكومتي موزامبيق وزامبيا، وأُجريتا بالاشتراك مع أصحاب المصلحة الوطنيين.

تعبئة الموارد وعبء الديون الخارجية

١٩- تمثل تعبئة الموارد المالية لأغراض تنمية أقل البلدان نمواً وبناء قدراتها إحدى الأولويات الثماني (بمجال الأولوية زاي) المتفق عليها في برنامج عمل اسطنبول (الفقرة ١٠٩). ولهذه الغاية، فإن بلوغ مستويات من الدين يمكن تحملها (الفقرة ١١٨) هي من السياسات والتدابير التي يتعين اتباعها دعماً لقدرات أقل البلدان نمواً على تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية. واستجابة لذلك، تناول الأونكتاد التحديات المتعلقة بمسائل الدين الخارجي والمحلي التي تواجه مقرري السياسات في أقل البلدان نمواً. وشمل ذلك إسهاماً تحليلياً في التقرير السنوي المقدم من الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة والمتعلق بالقدرة على تحمل الديون الخارجية. ويشكل تحمل الدين في الأجل الطويل أمراً أساسياً لأقل البلدان نمواً، خصوصاً بالنظر إلى قيود الموارد المالية التي تواجهها في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة. وقدم التقرير تحليلاً مفصلاً للوضع الحالي للديون ومسائل سياساتية، فضلاً عن توصيات سياساتية بتعزيز قدرة أقل البلدان نمواً على تحمل الديون. كما أسهمت التقارير في النقاش الدائر حول الحاجة إلى زيادة تخصيص الموارد المالية لأقل البلدان نمواً، من خلال التركيز على الأثر السلبي للأزمة المالية العالمية على اقتصادات أقل البلدان نمواً وعلى الحاجات الملحة الواضحة لهذه البلدان.

(١١) أُطلقت الدراسة في دكا خلال مؤتمر القمة الاقتصادي الرابع لجنوب آسيا الذي نظمه مركز الحوار حول السياسات في ٢٢-٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٢٠- تناول الأونكتاد في تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام ٢٠١١، وهو تقرير سنوي، في إطار عمله المستمر، سبل ووسائل التخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ والتكيف معه، وشجع في الوقت نفسه على التنمية الصناعية في البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً. وتتصل استنتاجات التقرير وتوصياته السياساتية اتصالاً مباشراً بأقل البلدان نمواً، خصوصاً فيما يتعلق بإقرار برنامج العمل للعلم والتكنولوجيا والابتكار بوصفها المكونات الرئيسية لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً - المجال الأول من المجالات ذات الأولوية التي يتعين على أقل البلدان نمواً وشركائهم الإنمائيين العمل عليها. ويرى التقرير أن التحديات المتعلقة بالحد من "فقر الطاقة" والتخفيف من أثر تغير المناخ يتطلبان نموذجاً جديداً للطاقة. فالتكنولوجيا والقدرة على الابتكار مكونان حاسما الأهمية في هذا النموذج الذي تكمل فيه تكنولوجيات الطاقة المتجددة - بل وتحل فيه تدريجياً محل - مصادر الطاقة التقليدية. ويرى التقرير كذلك ضرورة أن يصبح هذا النهج جزءاً لا يتجزأ من الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر في الطاقة وتعزيز التنمية الصناعية في أقل البلدان نمواً. ويشدد التقرير بصفة خاصة على الحاجة إلى إنشاء شبكات لتبادل المعارف تهدف إلى التشجيع على تحقيق قفزات تكنولوجية، وتيسير الوصول إلى التكنولوجيات النظيفة، وتعزيز التعلم في مجال تكنولوجيات الطاقة المتجددة في أقل البلدان نمواً.

٢١- وفيما يتعلق بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، يتمثل عمل الأمانة على تحليل السياسات في بحث كيفية استخدام هذه التكنولوجيات كمحرك لتنمية القطاع الخاص في أقل البلدان نمواً. وفي هذا السياق، يقارن الأونكتاد في دراسة أجراها عام ٢٠١٢ بعنوان "Mobile Money for Business Development in the East African Community" (الدفع بواسطة الهاتف المحمول لتطوير الأعمال التجارية في جماعة شرق أفريقيا)[١٢] بين البرامج والأنظمة القائمة في بلدان الجماعة.

باء- بناء القدرات التفاوضية والدعم الحكومي الدولي لبرنامج عمل اسطنبول

٢٢- يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لبرنامج العمل في تمكين نصف أقل البلدان نمواً من استيفاء المعايير اللازمة للخروج من قائمة هذه البلدان بحلول عام ٢٠٢٠ (الفقرة ٢٨)[١٣]. ويرصد الأونكتاد حالياً تقدم أقل البلدان نمواً نحو عتبات الخروج من القائمة تماشياً مع قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩، الذي طلبت فيه إلى الأمين العام للأونكتاد "إعداد بيان تحديد مواطن

(١٢) تضم جماعة شرق أفريقيا أربعة من أقل البلدان نمواً هي: أوغندا، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا.

(١٣) تداولت الدول الأعضاء بشأن التقييم الشامل لأهداف برنامج العمل خلال الدورة الثامنة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية استناداً إلى تقرير مقدم من الأمانة (TD/B/58/7).

الضعف عن البلد المحدد" كي تنظر فيه لجنة السياسات الإنمائية في استعراضها الذي تجريه كل ثلاث سنوات لوضع أقل البلدان نمواً، ويحال الأمر بعد ذلك إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢٣- ويتطلب التنفيذ الكامل لبرنامج العمل، بما في ذلك تحقيق هدف الخروج من القائمة، تبادلاً منتظماً أو دورياً للآراء المتعلقة بتحديات وفرص وآفاق تحقيق بعض الأهداف والغايات. كما سيساعد تبادل الآراء هذا في تقاسم التجارب الناجحة وأفضل الممارسات فيما بين البلدان والمناطق، خصوصاً عندما تستند الوثائق الأساسية إلى تقييم للتقدم المحرز على المستويات القطاعية أو الوطنية أو الإقليمية. وفي سياق مشروع إنشاء صندوق الأونكتاد المشترك للسلع الأساسية المشار إليه أعلاه، نظم الأونكتاد اجتماعاً للخبراء والمفاوضين التجاريين من أقل البلدان نمواً في أديس أبابا، إثيوبيا، في الفترة من ٢٧ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ٢٠١٢. وبحث اجتماع الخبراء دور السلع الأساسية في تنمية أقل البلدان نمواً مع التركيز على تحديات وفرص وآفاق الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً. وحضر هذا الاجتماع حوالي ١٠٠ خبير من أقل البلدان نمواً وممثلون للشركاء الإنمائيين، وهيئات من منظومة الأمم المتحدة، ومنظمات دولية وإقليمية أخرى، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، بما في ذلك المؤسسات الأكاديمية. وأسفرت نتائج الاجتماع، التي قُدمت على شكل خلاصات وتوصيات موجزة، عن دعم أقل البلدان نمواً في مفاوضاتها المتعلقة بمؤتمر الأونكتاد الثالث عشر. كما شكلت هذه النتائج أساساً لمداولات الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نمواً الذي عُقد في الدوحة وتناول فيه الوزراء جملة أمور بينها تحديات وفرص استيفاء معايير الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٠.

٢٤- وخلال الأونكتاد الثالث العاشر، نظمت الأمانة كذلك حدثاً خاصاً رفيع المستوى حول تنفيذ برنامج العمل مع التركيز بشكل خاص على المسائل المتصلة بالخروج من قائمة أقل البلدان نمواً والتحول الهيكلي. وتمثّل الهدف من تنظيم هذا الحدث في لفت انتباه مقرري السياسات في أقل البلدان نمواً وشركائهم الإنمائيين إلى ضرورة البحث عن السبل والوسائل اللازمة لتحقيق هدف برنامج العمل المتمثل في تمكين نصف أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الخروج[١٤] من قائمة أقل البلدان نمواً، بحلول عام ٢٠٢٠[١٥]. وبرزت في المداولات الخاصة بعدة مسائل ذات أهمية حاسمة للتنمية في أقل البلدان نمواً آراءٌ سياساتية متبصرة حول الأسئلة الرئيسية التالية: ما هي العقبات الرئيسية التي تحول دون الخروج من فئة أقل البلدان نمواً؟ وما هي المكونات الرئيسية التي ينبغي أن تقوم عليها استراتيجية الانتقال السلس

(١٤) يستند الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً إلى استعراض وتقييم منتظمين للتقدم الاجتماعي والاقتصادي لهذه البلدان بالاستناد إلى ثلاثة معايير هي: دخل الفرد ومؤشران مركبان، هما مؤشر الأصول البشرية ومؤشر الضعف الاقتصادي.

(١٥) في المؤتمر الرابع لأقل البلدان نمواً الذي عقد في اسطنبول، تركيا، في أيار/مايو ٢٠١١، اتفقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الهدف المتمثل في تمكين نصف البلدان التي تصنفها الأمم المتحدة ضمن فئات أقل البلدان نمواً والتي تضم حالياً ٤٨ بلداً من استيفاء معايير الخروج من القائمة بحلول عام ٢٠٢٠.

للخروج من فئة أقل البلدان نمواً؟ وما هي المدة "المعقولة" لحدوث انتقال سلس؟ وما هو الدور الذي سيؤديه الشركاء في التنمية، بما يشمل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؟ وشارك عدة وزراء ومسؤولين حكوميين رفيعي المستوى من أقل البلدان نمواً ومن شركائها الإنمائيين في حلقة النقاش.

٢٥- وألقت اجتماعات أخرى تتعلق بأقل البلدان نمواً، عقدت خلال الأونكتاد الثالث عشر، كاجتماع المجلس الاستشاري للاستثمار، الضوء على تحديات وفرص وآفاق التجارة والاستثمار والتنمية لأقل البلدان نمواً لبلوغ الأهداف والغايات الواردة في برنامج العمل. فعلى سبيل المثال، كُرست الدورة العاشرة للمجلس للمساعدة من أجل الاستثمار في القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً، وحضرها عدة مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى فضلاً عن رؤساء تنفيذيين لمؤسسات عبر وطنية كبيرة. وفي مائدة مستديرة وزارية أخرى، نُظمت في سياق منتدى الاستثمار لعام ٢٠١٢، تقاسم وزراء من عدة بلدان من أقل البلدان نمواً تجارب بلدانهم في تقرير السياسات الاستثمارية على الصعيدين الوطني والدولي[١٦]، وتفاوضوا كذلك بشأن اتفاقات استثمارية دولية ذات فائدة مشتركة. ونوقشت مواضيع أخرى هي السياحة، والتجارة، والحد من الفقر، والإطار المتكامل المعزز.

٢٦- وفي مجالي التجارة الدولية والمفاوضات التجارية، يدعو برنامج العمل إلى "دعم جهود أقل البلدان نمواً من أجل تعزيز قدراتها البشرية والمؤسسية والتنظيمية في مجال السياسة التجارية وفي المفاوضات التجارية" (الفقرة ٦٥ البند ٣(أ)). وعملاً بهذا النص، وفي إطار العمل الجاري، نُظمت عدة خدمات استشارية وحلقات عمل تدريبية للمفاوضين ومقرري السياسات في مجال التجارة من أقل البلدان نمواً حول مسائل تجارية إقليمية ومتعددة الأطراف[١٧]. وتهدف حلقات العمل إلى بناء القدرات التفاوضية لأقل البلدان نمواً بشأن مسائل منها الوصول إلى الأسواق غير الزراعية، والحواجز غير الجمركية، والتجارة في الخدمات، وتيسير التجارة، والجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، والمعاملة الخاصة والتفاضلية، والمعونة من أجل التجارة.

٢٧- وعلى الصعيد الإقليمي، قدم الأونكتاد، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، مساهمة كبيرة في النقاش حول إنشاء منطقة إقليمية للتجارة الحرة، هي منطقة التجارة الحرة لعموم القارة الأفريقية. علاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالمفاوضات حول الاتفاقات الاقتصادية واتفاقات الشراكة بين دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ كمجموعة والاتحاد الأوروبي،

(١٦) أوغندا، وبنغلاديش، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وموزامبيق، وهايتي.

(١٧) عُقدت حلقتا عمل تدريبيتان هما "جولة الدوحة وتعددية الأطراف: المخاطر التي تواجه أقل البلدان نمواً والاقتصادات الضعيفة بنيوياً" و"استعداد أقل البلدان نمواً للمؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية"، في جنيف في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ وفي تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، على التوالي. كما عُقد اجتماع آخر في جنيف، في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١١، هو اجتماع بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ الرفيع المستوى بشأن المعونة من أجل التجارة استعداداً للاستعراض العالمي الذي تجريه منظمة التجارة العالمية للمعونة من أجل التجارة.

قدم الأونكتاد دعماً تحليلياً وعملياتياً إلى دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، بما في ذلك من خلال العمليات التشاورية الإقليمية والوطنية والاجتماعات الفنية[١٨]. كما قُدمت مساعدة تقنية معززة إلى أقل البلدان نمواً المنخرطة في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وهي: أفغانستان (٢٦-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١)، والرأس الأخضر (٢٧-٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١)، وإثيوبيا (١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (١٦-٢٠ أيار/مايو ٢٠١١) واليمن (دعم متواصل). علاوة على ذلك، وضع الأونكتاد مشروعاً يرمي إلى تعزيز قدرات وزارات التجارة والتخطيط في بلدان مختارة من أقل البلدان نمواً، بهدف وضع وتنفيذ استراتيجيات تجارية تؤدي إلى الحد من الفقر. وسينفذ المشروع من خلال موارد حساب التنمية التابع للأمم المتحدة خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ ومن المتوقع أن يمكِّن البلدان المستفيدة[١٩] من وضع وتنفيذ استراتيجيات تجارية تؤدي إلى الحد من الفقر.

جيم- التعاون التقني وبناء القدرات

نظام إدارة الديون والتحليل المالي

٢٨- حُددت إدارة الديون في برنامج العمل بوصفها مكوناً حاسم الأهمية لسياسات وإجراءات أقل البلدان نمواً في مجال الديون الخارجية. ففي البند الثاني من الفقرة ١١٩، يُطلب إلى أقل البلدان نمواً "تشجيع واتباع سياسات مسؤولة للاقتراض وإدارة الدين العام من أجل تفادي الدين الذي لا يمكن تحمل أعبائه". ويظل نظام إدارة الديون والتحليل المالي، بتحسينه لقدرة أقل البلدان نمواً على إدارة الديون، أحد الأنشطة الرئيسية للأونكتاد في مجالي التعاون التقني وبناء القدرات. ويستخدم عشرون بلداً من أقل البلدان نمواً[٢٠] هذا النظام حالياً في إدارة ديونها العامة. ومنذ اعتماد برنامج العمل في ٢٠١١، اعتمد بلد جديد هو جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، هذا النظام أيضاً. وبين أيار/مايو ٢٠١١ وأيار/مايو ٢٠١٢، عقدت عدة

(١٨) شملت الأنشطة في هذا المجال "الاستثارة الاستراتيجية لأفكار ممثلي أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ بشأن العوائق التجارية غير الجمركية" (٣ شباط/فبراير ٢٠١١، جنيف)؛ واجتماعاً للجنة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي للتجارة في الخدمات (٣-٦ أيار/مايو ٢٠١١، مانزيني، سوازيلند)، وحلقة عمل أمانة الكومنولث بشأن تكامل التجارة الإقليمية في المحيط الهادئ (٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، لندن).

(١٩) ستُحدَّد البلدان التي سيشملها المشروع على أساس تقييم نقدي للاحتياجات المحلية، وأنشطة الدعم القائمة، والتوازن الجغرافي.

(٢٠) إثيوبيا، وأنغولا، وأوغندا، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، والسودان، وغينيا - بيساو، وكمبوديا، ومدغشقر، وموريتانيا، وهايتي، واليمن.

حلقات عمل في مجال بناء القدرات في ١٦ بلداً من أقل البلدان نمواً[٢١]، مما أسهم في جهود بناء القدرات المؤسسية والبشرية في البلدان المستفيدة. وتشمل النتائج المحددة لحلقات العمل التدريبية التحقق من قواعد بيانات الديون ونشر معلومات دورية موثوقة وشاملة وفي الوقت المناسب عن الديون. علاوة على ذلك، أدت أنشطة بناء القدرات إلى تحسين قدرة أقل البلدان نمواً التي تستخدم هذا النظام في التحليل الأساسي للديون وفي تقنيات الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، تنفذ الأمانة مشروعاً من مشاريع حساب التنمية يتعلق بتعزيز القدرات في الإدارة الفعالة للأصول والخصوم في المكتبين القطريين لإدارة الديون في كل من أوغندا وإثيوبيا. ويهدف ذلك إلى مساعدة هذين البلدين على تحسين إدارتهما لديونهما العامة وتطوير قدراتهما على الانتقال من نهج الإدارة الخالصة للخصوم إلى نهج الإدارة المتكاملة للأصول والخصوم.

تحسين نظام جمع البيانات وبناء القدرات الإحصائية الوطنية

٢٩- في البند ٢(ب) من الفقرة ١٣٠ من برنامج العمل، اتفقت الدول الأعضاء على "دعم أقل البلدان نمواً لتعزيز قدراتها الإحصائية الوطنية من أجل وضع برامج وسياسات لتحقيق التنمية المستدامة ورصد تنفيذ برنامج عمل اسطنبول بفعالية". وجاء ذلك إقراراً بالأهمية الحاسمة لتوافر البيانات والمعلومات الإحصائية الدقيقة والموثوقة وفي الوقت المناسب، لإجراء تقييم مجدٍ وموضوعي للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها والواردة في برنامج العمل. وسيساعد ذلك أقل البلدان نمواً وشركاءها الإنمائيين في رصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل وفي اتخاذ قرارات سياساتية مستنيرة. وفي الإجمال، فإن البيانات ذات الصلة غير كافية في أقل البلدان نمواً، وإن وجدت فهي غير مكتملة أو قديمة. ولا يزال الكثير من أقل البلدان نمواً يفتقر إلى الموارد اللازمة لإصدار البيانات بشكل دوري، على الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز قدراتها الإحصائية. ويخصص الأونكتاد موارد كافية لملء ثغرات البيانات في معظم الميادين التي تغطيها قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد UNCTADstat، مما يتيح للمستخدمين الوصول إلى إحصاءات شاملة. فمن بين ٤٨ بلداً من أقل البلدان نمواً، على سبيل المثال، لم يتمكن النصف من إيصال بياناتها الخاصة بالصادرات والواردات لعام ٢٠١٠ مصنفة بحسب المنتج والشريك، إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات تجارة السلع الأساسية، المعروفة باسم COMTRADE. وتمثل المصفوفة التجارية في قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد أداة تكميلية لقاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات تجارة السلع الأساسية وهي مصفوفة ملائمة للبحث والتحليل، إذ تتضمن سجلاً كاملاً للتدفقات التجارية لمعظم بلدان العالم بما فيها جميع أقل البلدان نمواً.

(٢١) تضم ١٣ بلداً من أصل ٢٧ بلداً من أقل البلدان نمواً مؤهلاً لتخفيف عبء الدين بموجب المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (إثيوبيا، وأوغندا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وزامبيا، وغينيا - بيساو، ومدغشقر، وموريتانيا، وهايتي) علاوة على بنغلاديش وكمبوديا.

٣٠- علاوة على ذلك، يبذل الأونكتاد منذ عدة سنوات جهوداً متضافرة للتغلب على التحديات المتعلقة بنظام جمع البيانات وتوافرها. فعلى سبيل المثال، وُضعت في نيسان/أبريل ٢٠١١، خطةُ عمل لرصد وتسجيل اتجاهات الصادرات والواردات في جزر القمر. ووُضعت الخطة على أساس تقييم نقدي للاحتياجات والثغرات المحلية في البلد فيما يتعلق بالقدرة الإحصائية، حيث اعتبرت إحصاءات تجارة البضائع من أهم الأولويات. ويعتبر الأونكتاد أقل البلدان نمواً من الأولويات في أنشطته المشتركة بين الوكالات إذ تعنى أمانته بإعداد بيانات تجارة البضائع الخاصة بأقل البلدان نمواً التي تنشر في مجموعة البيانات المشتركة وهي مبادرة أطلقتها منظمة التجارة العالمية، والأونكتاد، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لمواءمة المتسلسلات الزمنية المتعلقة بإحصاءات إجمالي تجارة السلع باستخدام المعايير الدولية كمعايير مرجعية.

الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً

٣١- أقر برنامج العمل الأهمية الحاسمة لتنفيذ "المساعدة التقنية الفعالة المتعلقة بالتجارة وبناء قدرات أقل البلدان نمواً، على سبيل الأولوية، من خلال جملة أمور بينها تعزيز حصة المساعدة المقدمة لأقل البلدان نمواً في إطار برنامج المعونة من أجل التجارة ودعم الإطار المتكامل المعزز" (البند ٣(هـ) من الفقرة ٦٦). وفيما يتعلق بالإطار، تركز أنشطة الأمانة بشكل رئيسي على تنظيم حلقات عمل وطنية وإقليمية، وتنفيذ مشاريع أو برامج للمساعدة التقنية في عدة بلدان من أقل البلدان نمواً[٢٢]، وتحديث الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري فيما يتعلق بغامبيا والسنغال، التي عُيِّنت فيهما الأونكتاد وكالة رائدة. وفيما يتعلق بالدراسة التشخيصية للتكامل التجاري في غامبيا، ساهم الأونكتاد بفصل عن مسائل الاقتصاد الكلي وأعد مذكرة منهجية عن التفاوت في البيانات التجارية.

السلع الأساسية

٣٢- تشكّل السلع الأساسية أحد المجالات الثمانية ذات الأولوية من برنامج العمل (المجال ذو الأولوية دال، الفقرات ٦٧-٦٩)، إذ "لا يزال العديد من أقل البلدان نمواً يعتمد على السلع الأساسية، وثمة عدد كبير منها يعتمد أساساً على الزراعة أو استخراج موارد طبيعية محدودة جداً وكذلك على المنتجات الأولية الموجهة للتصدير" (الفقرة ٦٧). وفي هذا المجال،

(٢٢) غينيا - بيساو، حلقة عمل وطنية، شباط/فبراير ٢٠١٠؛ وجمهورية الكونغو الديمقراطية (حلقة عمل إقليمية في كينشاسا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠)؛ وهايتي (حلقة عمل وطنية، ٣٠ آب/أغسطس - ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١)؛ ومالي (حلقة عمل إقليمية جماعية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١)؛ وتشاد (حلقة العمل الوطنية للإطار المتكامل المعزز، شباط/فبراير ٢٠١٢)؛ والسنغال (تحديث للدراسة التشخيصية للتكامل التجاري - مشروع متواصل، أيار/مايو ٢٠١٢)؛ وبنن (مساعدة تقنية - مشروع متواصل، نيسان/أبريل ٢٠١٢).

نظَّمت الأمانة عدة حلقات عمل[٢٣]. وساعدت حلقات العمل هذه الكثير من البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، في المساعي التالية:

(أ) فهم نُظُم الأونكتاد لمعلومات السوق، وتحديداً نظام تبادل قواعد البيانات (INFOSHARE)، لاعتمادها واستخدامها على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

(ب) تحسين نوعية واتساق معلومات الأسواق المتصلة بالسلع الأساسية، وتعزيز حصول صغار الفلاحين، ومنظمات الفلاحين، وبائعي الجملة، والمصدرين على هذه المعلومات لتيسير وصولهم إلى السوق ومشاركتهم فيها؛

(ج) الشروع في حوار فيما بين الجهات الفاعِلة الرئيسية وأصحاب المصلحة بشأن المسائل الرئيسية الهامة بالنسبة للسلع الأساسية، بما في ذلك الوصول إلى التمويل.

٣٣- وينفذ الأونكتاد، بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، برنامج السلع الزراعية لجميع بلدان مجموعة أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، الذي يستفيد منه ٣٧ بلداً من أقل البلدان نمواً، وهي بلدان أعضاء في مجموعة أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ. ويشمل دور الأونكتاد في تنفيذ البرنامج حشد الإجراءات وتيسيرها على الصعيد الإقليمي من أجل تذليل الصعوبات والعوائق التي تحول دون زيادة التجارة الإقليمية في السلع الأساسية؛ وتنويع السلع؛ وتحسين وصول أصحاب المصلحة من بلدان مجموعة أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ إلى المعلومات والبيانات والتحليلات الهامة الخاصة بالسلع الأساسية؛ وبناء توافق للآراء حول الشروط الأساسية لنجاح عمل بورصات السلع الأساسية على الصعيدين الوطني والإقليمي، ونجاح عمل نُظُم إيصالات المستودعات وتمويل سلاسل الإمداد.

٣٤- بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار برنامج السلع الزراعية لجميع بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، بادرت الأمانة أيضاً بتنظيم اجتماع إقليمي بشأن القطن، عُقد في كوتونو، بنن، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١. وشارك حوالي ٢٧ بلداً مُنتجاً للقطن، بينهم عشرون بلداً من أقل البلدان نمواً، مشاركة نشطة في الاجتماع. وتمثل الهدف الرئيسي للاجتماع في وضع خريطة طريق لمدة عشر سنوات في قطاع القطن الأفريقي، بالاستناد إلى الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية القائمة في قطاع القطن، ومع مراعاة إطار عمل الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا. وتهدف خريطة الطريق إلى تعزيز الاتساق بين مختلف المبادرات وإعطاء توجه عام لتطوير قطاع القطن الأفريقي على الصعيد الإقليمي.

(٢٣) حلقة العمل دون الإقليمية بشأن "وَسم المنتجات الزراعية وإطلاق بوابة المعلومات" (داكار، السنغال، ٢٤-٢٥ أيار/مايو ٢٠١١)، وحلقة عمل السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي الإقليمية للاستعراض الاستراتيجي (التي عُقدت في نيروبي، كينيا، في تموز/يوليه ٢٠١١)، وحلقة عمل بشأن إنشاء نظام دون إقليمي لمعلومات السوق الزراعية في المحيط الهادئ (نادي، جمهورية فيجي، ١٧-١٩ آب/أغسطس ٢٠١١)، و"حلقة العمل الإقليمية لبناء القدرات في المحيط الهادئ والمتعلقة بتعزيز الحصول على التمويل للقطاع الزراعي" (نادي، جمهورية فيجي، ٢٠-٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)؛ وحلقة العمل المعنونة "بورصات السلع الأساسية بوصفها أدوات لإنتاج وتجارة الأغذية الزراعية في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي" (دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة، ٢١-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١).

الاستثمار وتنمية المشاريع

٣٥- يركّز التعاون التقني وبناء القدرات في أقل البلدان نمواً في المجالات المتعلقة بالاستثمار وتطوير المشاريع على تنفيذ البرامج والمشاريع القائمة للأونكتاد. ويشمل ذلك ما يلي:

(أ) استعراضات السياسات الاستثمارية[٢٤]؛

(ب) نُظُم القواعد التنظيمية الإلكترونية؛

(ج) أدلة الاستثمار (برنامج مشترك بين الغرفة التجارية الدولية والأونكتاد)[٢٥]؛

(د) اتفاقات الاستثمار، الدولية[٢٦]؛

(هـ) تطوير المشاريع من خلال إطار برنامج تنظيم المشاريع (إمبريتيك) وبرنامج روابط الأعمال التجارية[٢٧]؛

(و) تعزيز الأفكار الجديدة والمتطورة المتعلقة بتعزيز الاستثمار، بما في ذلك من خلال المجلس الاستشاري للاستثمار؛

(ز) تعزيز قطاع السياحة المستدامة من خلال تطوير البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل شبكة الإنترنت[٢٨].

٣٦- وتهدف هذه الأنشطة إجمالاً إلى مواصلة تحسين البيئة المحلية لتمكين أقل البلدان نمواً من جذب الاستثمارات والاستفادة منها وذلك من خلال الاستفادة من فرص الاستثمار الناشئة؛ ومساعدة البلدان المستفيدة من أقل البلدان نمواً في تنفيذ التوصيات الصادرة بشكل خاص عن استعراضات السياسات الاستثمارية، وتحسين الشفافية والبساطة في القواعد والإجراءات بغية إرساء بيئة محلية مواتية للاستثمار، وتدعيم مهارات تنظيم المشاريع، وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال إقامة وتعزيز روابط الأعمال التجارية بين الشركات عَبر الوطنية والمشاريع المحلية.

---

(٢٤) نشر الأونكتاد مؤخراً الاستعراضات المتعلقة ببوركينا فاسو، وبوروندي، وسيراليون، وموريتانيا، ويجري حالياً وضع اللمسات الأخيرة على استعراض السياسات الاستثمارية في كل من موزامبيق، وبنغلاديش، وجيبوتي. كما قدمت الأمانة المساعدة التقنية إلى كل من إثيوبيا، وجمهورية تترانيا المتحدة، وأوغندا، في تنفيذ التوصيات التي تمخضت عن استعراض السياسات الاستثمارية لكل منها.

(٢٥) استفادت منها مؤخراً بوركينا فاسو ورواندا فوصل العدد الإجمالي للبلدان المستفيدة من أدلة الاستثمار إلى ١٥ بلداً حتى الآن.

(٢٦) منذ أيار/مايو ٢٠١١، استفاد ٢١ بلداً من أقل البلدان نمواً من المشاركة في برامج بناء القدرات المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية.

(٢٧) أوغندا، وزامبيا، وجمهورية تترانيا المتحدة، وموزامبيق.

(٢٨) في السنتين الماضيتين، استفادت من هذه الأنشطة ستة بلدان في المنطقة دون الإقليمية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا هي: موريتانيا، وبوركينا فاسو، وغينيا، وبنن، ومالي، والسنغال.

التجارة الدولية والمسائل ذات الصلة

٣٧- في هذه المجالات، وخصوصاً فيما يتعلق بسياسة المنافسة وتشريعات حماية المستهلك، قدم الأونكتاد المساعدة التقنية إلى أقل البلدان نمواً من خلال حلقات عمل تدريبية وطنية وإقليمية[٢٩]. وتهدف حلقات العمل التدريبية هذه، بشكل أساسي، إلى تهيئة القدرات في أقل البلدان نمواً لوضع وتنفيذ قوانين وأُطر عمل وطنية وإقليمية للمنافسة تعكس الظروف السائدة لتحقيق القدرة على المنافسة على الصعيدين المحلي والدولي، ومواجهة الممارسات المانعة للمنافسة. إضافة إلى ذلك، ولضمان الاتساق بين النُهُج الحكومية المتبعة إجمالاً في عملية الخصخصة وتحرير نظم التجارة والاستثمار، شرعت الأمانة في عمليات استعراض نظراء طوعي مخصص لقوانين وسياسات المنافسة، واضطلعت عام ٢٠١١ بأعمال تحضيرية لهذه الاستعراضات، بما في ذلك الاستعراضات الخاصة بكل من جمهورية تترانيا المتحدة وزامبيا عام ٢٠١٢.

٣٨- ومنذ اعتماد برنامج عمل اسطنبول، اضطُلع بعدد من الأنشطة الأخرى فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالزراعة العضوية في أفريقيا، بما في ذلك أقل البلدان نمواً في هذه المنطقة. وتشمل هذه الأنشطة مشاركة الأونكتاد في المنتديات الوطنية والإقليمية والدولية لتعزيز وتمثيل آفاق الزراعة العضوية في أفريقيا، خصوصاً في مناقشات أمانات كل من منظمة GlobalGAP المعنية بتحديد الممارسات الزراعية الجيدة، والاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية حول الممارسات الزراعية الجيدة في مجال الزراعة العضوية. وباتت هذه الممارسات من الوحدات الإضافية لإصدار شهادات المنتجات العضوية وهي وحدة تتناول مسألتي سلامة الغذاء وصحة العمال. وشارك الأونكتاد أيضاً مشاركة نشطة في الاستعدادات للمؤتمر الثاني للزراعة العضوية في أفريقيا، الذي عُقد في أيار/مايو ٢٠١٢، في لوساكا، زامبيا، حول موضوع "تعميم الزراعة العضوية في خطة التنمية الأفريقية". وفي مجال التجارة البيولوجية، ولجمع معلومات واقعية ودقيقة وقابلة للمقارنة بهدف رصد الحفاظ على الأنواع والنُظُم الإيكولوجية المستخدمة واستخدامها المستدام، سوف يقدم نظام تقييم تأثير التجارة البيولوجية الذي وضعه الأونكتاد، مساعدة هامة لأقل البلدان نمواً. فقد بدأ شركاء التجارة البيولوجية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا باعتماد هذا النظام في الأنشطة التي يقومون بها في مجالي الرصد والتقييم وفي بناء النظم الأساسية للمعلومات والبيانات. وقدم الأونكتاد الدعم أيضاً لتنظيم المنتدى الأفريقي الثالث للكربون الذي عُقد في مراكش، المغرب، في الفترة من ٤ إلى ٦ تموز/يوليه ٢٠١١، حيث نُظم نشاط مواز للبلدان الناطقة بالبرتغالية في أفريقيا - الرأس الأخضر، وغينيا - بيساو، وسان تومي وبرينسيبي، وموزامبيق - في ٥ تموز/يوليه ٢٠١١. وشكل هذا الحدث منبراً لعرض تجربة أنغولا المتعلقة بدورة التعلم الإلكتروني الخاصة بتغير المناخ وأسواق الكربون، التي تركّز على انتهاز الفرص التجارية والاستثمارية التي تخلقها سياسات تغيُّر المناخ.

(٢٩) تشمل اجتماعاً تشاورياً مع بوتان (حزيران/يونيه ٢٠١١)، والمائدة المستديرة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المتعلقة بسياسات المنافسة، في لوساكا (٢٧-٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)، وحلقة عمل إقليمية عُقدت بالتعاون مع الاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب أفريقيا (لومي، توغو، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١).

ثالثاً- الاستنتاجات وسُبُل المُضي قُدماً

٣٩- يتوقف النجاح في تحقيق أهداف برنامج العمل وغاياته على عدة عوامل على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. فعلى الصعيد الوطني، يكمن الأمر الأساسي في تعزيز إمساك أقل البلدان نمواً بزمام أمورها وتعزيز قدراتها على ترجمة الأولويات والالتزامات المتفق عليها إلى أفعال، بما في ذلك من خلال تعميم مراعاة برنامج العمل في السياسات والاستراتيجيات المحلية ذات الصلة. ويشمل ذلك جهود بناء القدرات الوطنية المؤسسية والقدرات الوطنية في مجال تقرير السياسات، فضلاً عن إعادة التوازن بين دور الدولة والسوق. وفيما يتعلق بأقل البلدان نمواً، يكتسي حشد الموارد المحلية من خلال التشجيع على الودائع الادخارية، وتحسين نظام جباية الضرائب، فضلاً عن تسخير الموارد الطبيعية، أهمية حاسمة للتنمية في هذه البلدان. وعلى الصعيد الإقليمي، ينبغي التشديد على تعميق التكامل الاقتصادي الإقليمي وتسخير التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتنمية أقل البلدان نمواً.

٤٠- ولن تكفي الجهود الوطنية والإقليمية وحدها لتمكين أقل البلدان نمواً من تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها في برنامج العمل وبلوغ هدفها الأوسع وهو تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين المستدامين. كما ينبغي مضاعفة الجهود لتعزيز الشراكة في جميع المجالات (على سبيل المثال، المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتخفيف عبء الدين، والوصول إلى الأسواق، وإعادة التوازن في التكوين القطاعي للموارد الإنمائية)، بغية جعلها وسيلة فعالة لإدخال تحسين كبير على الحياة اليومية للفقراء في أقل البلدان نمواً. وفي سبيل ذلك، ينبغي لأقل البلدان نمواً ولشركائها الإنمائيين أن يعملوا جاهدين من أجل تحسين نوعية النمو الذي ينبغي أن يكون شاملاً وتشاركياً ومستداماً. ويتطلب ذلك جملة أمور منها تنمية القدرات الإنتاجية التي يمكن أن تُسهم بدورها في إيجاد فرص للعمالة المُنتِجَة. ولا يمكن للتحول الهيكلي أن يستمر في اقتصادات أقل البلدان نمواً إلا بتوفير إطار سياساتي تمكيني من شأنه تعزيز الشراكات العالمية التي تسرِّع عمليات تراكم رأس المال، والتغيير الهيكلي، والتقدم التكنولوجي في أقل البلدان نمواً.

٤١- وكما يتبين من برنامج العمل، فإن تجديد وتعزيز الشراكة مع أقل البلدان نمواً وتقديم الدعم لها لا ينبغي أن يقف عند حدود المعونة والوصول إلى الأسواق، بل ينبغي أن يشمل جهود تعزيز الفرص التجارية لأقل البلدان نمواً، وتعزيز الدعم لحشد الموارد المحلية، وتمكين أقل البلدان نمواً من اجتذاب واستخدام تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، وبناء القدرات التكنولوجية، والابتكار، والدراية الفنية. أما المواجهة الفعالة لتحديات تغيُّر المناخ، ومشاكل ضعف الإنتاجية الزراعية، وتواصل انعدام الأمن الغذائي، فينبغي النظر إليها أيضاً كجزء لا يتجزأ من الجهود العالمية لتمكين أقل البلدان نمواً من تحقيق قفزة كبيرة إلى الأمام وبلوغ الأهداف والغايات المتفق عليها لبرنامج العمل، بما في ذلك استيفاء معايير الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٠.

٤٢- وتشمل الأنشطة على نطاق الأونكتاد، الواردة في هذا التقرير، بذل الأمانة لجهود أولية بهدف توسيع نطاق وكثافة عملها المتعلق بأقل البلدان نمواً. وكان هناك أيضاً دعم سياسي ومالي متواصل لعمل الأونكتاد المتعلق بأقل البلدان نمواً، واعتراف متزايد بهذا العمل من جانب جميع الشركاء الإنمائيين، من البلدان المتقدمة والنامية على السواء. ويمثل التعاون والتكاتف المتناميان بين الوكالات درساً عملياً آخر يتعين استخلاصه من الأنشطة التحليلية والعملياتية المضطلع بها خلال العام الماضي. وأسفرت الجهود المشتركة للأونكتاد ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة على مستوى المنظومة، ومنظمات دولية أخرى، وتجمعات اقتصادية إقليمية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، عن نتائج ملموسة في الجهود المبذولة لتوعية أصحاب المصلحة وتعبئتهم من أجل تنفيذ برنامج العمل. وينبغي مواصلة ذلك وزيادة تعزيزه في السنوات المقبلة.

٤٣- وهناك تزايد في اهتمام البلدان المستفيدة من الدعم الذي تقدمه الأمانة، وفي طلبها لهذا الدعم. وللوفاء بفعالية للقائمة المتنامية من الولايات وبمطالب الدول الأعضاء، ينبغي أن يبذل المانحون والبلدان المستفيدة والأمانة جهوداً منسقة بغية تعزيز التأثير الموضوعي أو الإنمائي لمشاريع وبرامج التعاون التقني وبناء القدرات على المؤسسات والاقتصادات المحلية لأقل البلدان نمواً. وفي سبيل ذلك، ينبغي مواصلة الجهود الجارية الرامية إلى تعزيز قدرات أقل البلدان نمواً على الإمساك بزمام أمورها، مع ضمان إمكانية التنبؤ بمثل هذه الأنشطة واستدامتها على المستويات الوطنية. وسوف يتطلب ذلك أيضاً دعماً مالياً كبيراً من جانب البلدان المانحة. وفي هذا الصدد، لا يزال الصندوق الاستئماني التابع للأونكتاد والخاص بأقل البلدان نمواً من الوسائل الهامة لبدء وتصميم وتنفيذ أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات في أقل البلدان نمواً. كما كان الحال في السنوات الماضية، يكمن التحدي بالنسبة للأمانة في حشد الموارد من خارج الميزانية لتجديد موارد الصندوق الاستئماني بانتظام. وثمة أهمية حاسمة لإتاحة هذه الموارد، بما يشمل اللجوء لمصادر متنوعة، مواصلة وتعزيز عمل الأمانة على دعم أقل البلدان نمواً.

٤٤- وستواصل الأمانة في عملها المقبل الخاص بأقل البلدان نمواً في أركان العمل الثلاثة – البحوث وتحليل السياسات، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني – معالجة الأولويات وتلبية الاحتياجات المُلِحَة لهذه البلدان. وسيركز العمل بشكل خاص على استكشاف سُبُل ووسائل بناء القدرات الإنتاجية، بما في ذلك توفير إطار مفاهيمي وتنفيذي في هذا المجال؛ ومساعدة البلدان المعنية على الاستفادة من الفرص التجارية والاستثمارية، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ ومعالجة مسائل التجارة الدولية والسلع الأساسية؛ وبناء القدرات التكنولوجية لهذه البلدان ومساعدتها في جذب الاستثمار والاستفادة منه، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر. وسيواصل الأونكتاد أيضاً تناول مجالات العمل ذات الأولوية التي يركِّز عليها برنامج العمل، كالزراعة، والأمن الغذائي، والتكنولوجيا والابتكار، وتغيُّر المناخ، وأوجه ضعف أقل البلدان نمواً. كما ستساعد الأمانة أقل البلدان نمواً، بالتعاون مع الوكالات الأخرى، على إدماج برنامج العمل في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، وعلى ضمان التنفيذ الكامل للإجراءات والالتزامات الواردة فيه.